الفصل الثالث

المحاباة والصخب

القدرة على الوصول إلى المعلومات في الصين والهند

منذ مدة ليست بالطويلة، في رحلة لي إلى شينجين، وهي المدينة الموطن لمقر قيادة هواوي لصناعة الآيبود (iPod، قاعدة البيانات المفتوحة المحمولة لشبكة المعلومات الدولية)، ومدينة ناطحات السحاب اللامعة الجديدة المطلة على دلتا نهر اللؤلؤ. ودخلت إلى الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت)، ولاحظت في الحال أن العديد من مواقع الشبكة التي زرتها عرضت شخصيتين هزليتين من الرسوم المتحركة تلبسان زياً موحداً من اللونين الأزرق والأسود. وللوهلة الأولى فهمت أنهما رمزان للطالع الميمون المرجو للألعاب الأولمبية في بيجين: رمز فيووا، وهي مجموعة من خمس دمى ترمز إلى الصداقة، ولكن النظرة الفاحصة القريبة أخبرتني أن الشخصيتين المستلهمتين من ديزني كانتا في الحقيقة ضابطي شرطة: ضابطاً يسمى "جينغ" وضابطة تسمى "تشا". فإذا أضيف اسم "جينغ" إلى اسم "تشا" شكلا معاً كلمة واحدة هي "جينغ تشا" وتعني في اللغة الصينية الشرطة. ماذا يفعل ضابطا الشرطة من الرسوم المتحركة في شبكة المعلومات الدولية؟ إنهما رقيبان، صمما لتحذير مواطني الشبكة الصينيين من أن الحكومة تراقب نشاطهم المرتبط مع الإنترنيت مباشرة.

الرقابة الحكومية والسيطرة على المعلومات في الصين ليست جديدة طبعاً. فطوال سنوات زعمت الصين أن قنوات وسائل الاتصال الصحف، والمجلات، والمذياع، والتلفاز يمكن أن تستخدم لنشر الأفكار والدعاية المناوئة للحكومة التي تفقد المجتمع استقراره، وذلك عن طريق زيادة إمكانية الانشقاق السياسي. والتعبير الذي يقول: "الاستقرار يهيمن على أي شيء"، هو معتقد مركزي في الحكومة الصينية، وبوصف الرقابة أداة تستخدم من أجل صيانة الاستقرار، فقد تم منذ وقت طويل تبرير هذه الرقابة وقبولها. وما هو جديد في ذلك هو أن التحديدات المفروضة على معلومات الصين، حين تَسمع

الصين العالم وحين يسمعها العالم، هي تحديدات تفرض تحديات على اتصالات يمكن أن تكون مربحة.

وخطط الهند في سياسة الوصول إلى المعلومات وفي ممارستها، معاكسة في المقابل لما لدى الصين. والزائرون للهند يجدون أنفسهم حائرين من الهجوم العنيف من وسائل الإعلام والمعلومات. ما من موضوع محرم على الصحافة الحرة في الهند. وفيها يجري التعبير عن كل ظل من ظلال الرأي، وهو على العموم خال من الدعاية السياسية والتدخل، وفي الصحافة يجري الإبلاغ بالتفصيل عن كل أزمة سياسية بعاطفة كبيرة، ويُنتقد القادة الهنود السياسيون نقداً دائماً في المجلات والصحف، وعلى شاشات التلفزة في كل أنحاء البلد. وموقف المجابهة هذا أقدر الشعب على استخدام المعلومات للتعبير عن اهتماماته المقلقة له، وعن خيبات الأمل، وعن الانشقاق. ولكن صدقية وسائل الإعلام ليست مسلمة. إنها صدقية تكتسب من خلال المنافسة وهي مصونة بالقواعد والقواعد مطبقة تطبيقاً منقوصاً، ولكنها تبقى مع ذلك قواعد, وبالرغم من أن بيئة معلومات الهند شفافة بالمقارنة مع بيئة الصين، فبيئة الهند تعاني مع ذلك مما يسميه الإحصائيون الصَّخبَ الأبيض. إن الحقيقة مخبوءة في مستنقع من المعلومات غير ذات العلاقة، مع أنها ليست معلومات غير صحيحة، عن عمد.

إذا أخذنا هذه المواقف المتضاربة على نحو شديد نحو نشر المعلومات والوصول إليها، فكيف تستطيع الصين والهند أن تتواصلا؟ وكيف تستطيع البلدان الغربية أن تصل إلى المعلومات في الصين والهند وأن تفسرها؟ النظام الهندي يولد المعلومات الصاخبة ولكنها المعلومات التي لا محاباة فيها، ونظام الصين يولد معلومات خالية من الصخب ولكنها معلومات فيها محاباة. مرة أخرى، قوة كل بلد هي ضعف البلد الآخر.

تيهيلكا الهند. كوم: فضح الفساد

في شهر آذار/مارس 2001، أنشأ تارون تيجبال، وهو شخص ثابت في مشهد الصحافة في الهند، إحساساً، (تيهيلكا في اللغة الهندية)، عن طريق كشف أكبر فضيحة سياسية فيما يقارب مدة نصف قرن من وجود الهند المستقل. فمجلة تيجبال الإخبارية القائمة على الشبكة العنكبوتية، المعروفة باسم تيهيلكا. كوم، أطلقت شريطاً مصوراً (فيديو)

عـن ذروة عملية خداع مؤلمة ابتكرتها: عُرِض سياسي كبير من الحزب الحاكم وهو يأخذ رشوة في صفقة دفاع سرية على ما يبدو.

وسمـت مجلـة تيهيلـكا. كوم عمليـة الخـداع "عملية النهايـة الغربيـة" وصدم هذا الشريـط الأمـة وفاجأها معـاً. ولم تنشـأ الصدمة عن حقيقـة أن الفسـاد السياسي في أعلـى مستـوى قد صار معروفاً، فمن المحزن، أن الرجل العـام في الهند يقبل الفساد بين المسؤولـين الحكوميـين بوصفة حقيقة[1]. ومـا فاجأ الأمة كان طريقة العمـل التي تم فيها التشهـير. فوسيلة صغـيرة نسبياً وغير تقليدية مـن وسائل الإعلام أمسكـت سياسياً في الفعـل الحقيقـي، وهو يقبل الرشوة. وفي الأيـام التي أعقبت ذلك. استقـال وزير الدفاع جـورج فيرناندیز، وطرد بانغارو لاكسمان، رئيس الحزب الحاكـم بهاراتيا جاناتا وبطل العمليـة السرية في الشريط المصور من حزبـه. وبعد عشرة أيام من إطلاق تيهيلكا. كوم للأشرطـة، شرعت الحكومة بعملية ثأر انتقامية دامت ثلاثة أعوام ضد تيهيلكا، وأغارت على مكاتب المجلة ومكاتب المستثمرين الملائكة* الذين زودوها برأس المال، وذلك على ما يظهـر من أجل التحقيق في الامتثال لدفع ضريبة الدخل، وبهذا يستثيرون معركة قانونية تمتد طويلاً بين تيجبال والحكومة.

وعلـق تيجبال، بعاطفة واضحة، في مكتبه الصغـير، العادي في نيودلهي: "لقد دمرنا حتى أوصلونا إلى الأرض. لا بد أنك رأيت المواد التي وضعوها في ملفات المحكمة. اتهمونا بأننا جماعة داود، وجماعة خدمة الاستخبارات الداخلية. واتهمونا بالتسبب في تخفيض سـوق الأسهم والسنـدات[2]. وكانوا شريرين في هجومهم. كان لدي عدد من الموظفين بلغ 125 وانخفض إلى أربعـة. في كل يوم كنا نبيع كرسياً هنـا وطاولة هناك لنستمر في دعم الرسوم القانونية لعشرين محامياً يشاركون في المعركة في قضيتنا[3]".

الصحفيـان اللذان نفذا العملية السريـة، وهما آنيرودها بهال وماثيو صامويل، صارا هدفـاً سهـلاً، البطـة الجاثمة في صيـد الحكومة، ومراسـل آخر من تيهيلـكا. كوم، وهو

* angel investors، المستثمرون الملائكة هم الأغنياء الذين يقدمون رأس المال لرجال الأعمال المستثمرين، وعرفوا باسم «الملائكة» لأنهم يستثمرون في الغالب في مشروعات أعمال مشتركة تحفها المخاطر؛ لذلك لا تتوافر لها مصادر تمويل أخرى (المترجم).

obeikandl.com

كومار بادال، سجن لمدة ستة أشهر قبل أن تطلق سراحه المحكمة العليا. تيجبال نفسه ربط بالحزب المعارض. وفي المحاكمة زعموا أن المقصود من أساليب تحقيق مجلة شبكة المعلومات ومنها أن تيهيلكا. كوم استخدمت الساقطات ليكن طعماً لمسؤولي الدفاع وأن دافع المجلة الرئيس لتنفيذ عملية الخداع السرية، هو إسقاط الحكومة حسب زعمهم.

بعد ستة أشهر من استقالة وزير الدفاع فيرنانديز من منصبه استعاد لقبه، وفي نهاية المطاف أعيد قبول بانغارو لاكسمان إلى حزبه السياسي، وإن يكن مساره السياسي في الحزب قد ضعف. وعلى الرغم من إفلاس تيهيلكا. كوم، أحيا تيجبال منظمته في شكل الصحيفة الأسبوعية تيهيلكا، التي تفخر بعدد قراء يتنامى تنامياً سريعاً، وهو الآن عند عدد 75,000. وفي الحقيقة، وبرهاناً على حضوره الشامل، قذف أحد الباعة في الشوارع، حين كنت في رحلة حديثة إلى نيودلهي، آخر فضائح التشهير في يدي مطالباً بعشرين سنتاً. ومازال تيجبال متفائلاً أيضاً على نحو مثير للدهشة بالنسبة إلى رجل بدا أن مساره الوظيفي الممتاز علميًا الذي دام اثنين وعشرين عاماً في الصحافة، قد تحطم نتيجة للفضيحة. يقول: "أنا متفائل جداً بشأن الصحافة الهندية. قصة تيهيلكا مؤشر لا إلى الكيفية التي لا تعمل بها الديمقراطية في الهند ولكن إلى أي مدى تعمل على نحو جيد... تيهيلكا قصت القصة، وعاشت بعد حكايتها لها، وهي راجعة تعمل المزيد من الشيء نفسه الآن... وزيادة على ما تقدم، نحن أنشأنا صحيفة بين أسنان الإدارة نفسها التي دمرتنا، حتى أوصلتنا إلى الأرض".

من الواضح أن حادثة تيهيلكا. كوم حثت على وجه الاستعجال على تغييرات عديدة مهمة، وإن تكن تغييرات غير ملموسة على العموم. فدور وسائل الإعلام الخاصة النشيط الجديد كسب مساندين كثيرين، ولا سيما في أوساط الطبقات الوسطى الهندية التي وصل تارون تيجبال فيها إلى مكانة بطل. فلم تكن مصادفة أن صحيفة إنديان إكسبريس، وهي صحيفة رئيسة من صحف الهند اليومية، قامت حالاً بعد انتشار فضيحة تيهيلكا. كوم، بطبع صور فوتوغرافية، من الشريط المصور الذي تسلمته، تبين وزيراً مركزياً وهو يتسلم الرشوة نقداً. وقامت قنوات التلفزة بعرض الشريط المصور على شاشاتها، وعلى الرغم من أن الوزير احتج ببراءته، فقد طرد من الحكومة المركزية. وانتقلت وسائل الإعلام من

كونهـا مراقباً سلبيـاً، ومن كونها في الغالب مرقباً شكليـاً في العملية الحكومية السياسية الهندية، انتقلت إلى وسائل فيها بعض القوة.

مجلة تشاينا كيجنغ: دفع الحدود

تحدثت في بيجين مع صحافي ومحرر في مجلة كيجنغ والاسم يعني "المال والاقتصاد" وافـق على المقابلة بشرط عدم التعريف بشخصه. فهو مثـل تارون تيجبال، يمتلك خبرة عشريـن سنة وبصـيرة فريدة في دور وسائل الإعلام في بلده. وكنت مهتماً بمجلة كيجنغ؛ لأن النشـر المستقل علامة على أن المعلومات تصـل إلى أن تكون في متناول الوصول إليها في الصـين. وفي يـوم اجتماعنا في العام 2005، خَطوْت مـن طريق عام مشمس في بيجين إلى داخـل مكاتب مجلة كيجنـغ المظلمة. وتلاءمت عيناي مع الضـوء المنخفض المحيط. واستغرقت في التأمل في أن هذا التلاؤم كان قريباً مما لا بد أن القراء الصينيين يعانونه ويمـرون خلال فهم ينتقلون من الأخبار المبيضة بياضاً لامعاً إلى الظلال الرمادية الأكثر دقـة، التي تسعـى وسائل الإعـلام الجديدة إلى تقديمها. ثـم إن المحرر، وكأنـه أراد أن يـبرز التغيير الموجود في منـاخ وسائل الإعلام، حياني بالقول: "قبل عشرين سنة لم نكن لنستطيع أن نجتمع معك[4]".

وفي أثنـاء محادثتنـا الطويلة شرح المحرر كيـف برزت الصحافـة الصينية المحققة، علـى الأقل التشكيلـة الاقتصادية والمتصلة بالأعمال، بـروزاً تدريجياً. وكانت إصلاحات السبعينيات من 1970 قد تركت معظم وسائل الإعلام وهي تنشأ من الدولة، أو تعان منها، أو هي مدينة بالفضل لها. حتى مطالع الثمانينيات من 1980 سار كل شيء بحسب الخطة التي وضعتها ونسقتها الحكومة المركزية، وهي خطة تحاشت الحاجة إلى التحليلات التي كانـت تستطيع صحافة الأعمال أن تقدمها. ولكن مع حلول أواسط الثمانينيات من 1980 وإلى أواخرهـا بدأ العديد من الشركات، وهي تواجه بداية التنافس من الحضور المتزايد مـن المشروعات الأجنبيـة، يحتاج إلى بيانات وتحليلات تفصيليـة، ودقيقة عن الأعمال. وفي البدايـة، لم تكـن الشركات متحققة ممـا كانت تحتاج إليه، وهي التـي كانت معتادة علـى تلقي تعليمات الحكومـة. والحكومة، وهي لا تعرف المعلومات التـي تقدمها، أطلقت

في البداية مطبوعات فيها بيانات وصفية مبتذلة مثل: أين كان الفحم متوافراً؟ وكيف تحصل على المنسوجات؟ واستغرق الأمر حتى منتصف التسعينيات من 1990 بالنسبة إلى الشركات الصينية والمستهلكين كي يزيدوا في مستوى خبرتهم المتقدمة، وفي ذلك المناخ، ولدت مجلة كيجنغ. وفي الحقيقة، كانت مكاتبهم تشبه أي غرفة أخبار في الغرب، ومع وجود عشرات من المراسلين المشغولين بإنجاز العمل ليفوا بالمواعيد الزمنية الأخيرة المحددة لهم من التحرير.

وفي أثناء استمرار مخبري المحرر بالحديث، أدركت أن الخلفية المادية لمجلة كيجنغ كانت خلفية خادعة. قال لي: "كرة تينس الطاولة لعبة شائعة في الصين. ولدينا تعبير يسمى 'ضرب الحافة'... إذا كنت تستطيع أن تضرب كرة تينس الطاولة إلى الطرف الآخر وتصل إلى حافة الطاولة، فإن الكرة تُقذف بعيداً. ويصير من الصعب جداً على خصمك أن يرد. ذلك ما نحاول أن نفعله، نحن نحاول أن نجد الأطراف، أو الحدود، لما هو مسموح"[5]. وكما تبين، "فما هو مسموح" غير محدد تحديداً صارماً. وعلى الرغم من أن صحافيي الأعمال يقولون: إن الحكومة لا تفرض حدوداً على القضايا التحقيقية في الأعمال فالسلطات، في الحقيقة، ترحب على نحو خاص بإظهار تغطية وسائل الإعلام يبقى هذا الانفتاح صحيحاً فقط في تقارير الأعمال. أما الصحافة التي تسائل اتخاذ القرار السياسي أي، التي تضرب الكرة بشكل كامل خارج الطاولة فإنها تنهي اللعبة إنهاء كاملاً. وهذا ما حدث في شهر آذار/مارس في العام 2003 للصحيفة الأسبوعية: مراسل العالم للقرن 21، (تونتي فيرست سينتشري ورلد هيرالد) التي تأسست في مقاطعة غوانغدونغ، حين أغلقت لأنها نشرت مقابلة مع مساعد سابق لماو دعا إلى انتخابات حرة[6].

التقييدات المفروضة على كشف القضايا السياسية أو توجيه النقد لها تمتد لتشمل الصحافيين الأجانب، الموجودين في الصين كذلك. وفي حين أن الحزب الشيوعي الصيني لا يستطيع أن يسيطر على مضمون الأخبار الأجنبية، فهو يستطيع أن يضبط المصدر، أي، الشخص المقابَل. وبعد الاحتجاج في ميدان تيانانمين، ضيقت الحكومة القيود المفروضة على الصحافيين الأجانب وفي العام 1990 سنَّت "تنظيمات تخص الصحافيين الأجانب والمكاتب الدائمة لوكالات الأنباء الأجنبية". وكان الأجانب في الماضي، كما

كتب الكاتب سيمون ليز (وهو اسم مستعار) ببلاغة في كتابه (ظلال صينية)، كانوا قد وجههم الراعي إلى مواقع صحية معقمة، وحرموا من الوصول إلى أي شيء مثل الصين "الحقيقية". وإلى حد ما، فإن المغتربين الغربيين الذين يعيشون في بيجين وشانغهاي هم حتى هذا اليوم يرون نسخة من الصين متميزة جداً عن الحياة التي تنكشف بعد قيادة السيارة لبضع ساعات خارج المدينتين. وفي وقت أحدث سنَّت الحكومة قواعد بخصوص توزيع الأخبار وتوزيع مضمون وسائل الإعلام في الصين من قبل منظمات وسائل الإعلام الأجنبية، مثل أسوشييتد برس، ورويترز، ووفقاً للقواعد الجديدة يجب على كل وكالات وسائل الإعلام أن تسلم معلوماتها من خلال وكالة أنباء شينهوا، وهي وكالة الصين الرسمية للصحافة والموزع المحتكر الوحيد للمعلومات.

في بلد تم فيه تخفيف التقييدات المفروضة على كتابة التقارير عن القضايا الاقتصادية، ولكن صار فيه الكشف عن القضايا السياسية أشد صعوبة، يتوجه التحدي نحو الصحافيين على نحو خاص؛ لكي يطوروا إستراتيجيات خطابية مبدعة، وكي يجدوا المناطق الرمادية وهي القضايا غير المسموح بها بوضوح أو غير الممنوعة بوضوح. في أثناء زيارتي إلى مجلة كيجنغ ذكّرني مضيفي أن بعض الغموض كان يحيط في كيفية تغطية اندلاع مرض متلازمة الجهاز التنفسي الحاد القاسي في الصين في العام 2003 وهل كان يجب أن يغطى اندلاع المرض أم لا؟ وذلك في الوقت الذي كان قد صار واضحاً فيه منذ البداية أن الحكومة المركزية والحكومات المحلية كانت قد فعلت أقصى ما تستطيع من جهود لتخفي الفشل الصحي والإنساني الكامل، وتقلل من شأنه. وقررت مجلة كيجنغ أن تحمل قصص المرض، ولكنها أطّرت هذه القصص بوصفها قضايا تتصل بالأعمال، ولها أثر اقتصادي واسع.

ويزداد وجود مجلة كيجنغ لفتاً للنظر حين الأخذ في الحسبان الدرجة المؤثرة التي تسيطر فيها الحكومة على المعلومات. وباستخدام الحكومة لحشد من الحواجز المادية، والتقانية، والاجتماعية، تستطيع أن تفرز وتنظف المعلومات الواردة من العالم الخارجي. فالمعلومات الحساسة الواردة من البلاد الأجنبية يجب أن تدخل الصين من القمة إلى الأسفل. فحين بدأت أنا لأول مرة أزور الصين وجدت هذا الأسلوب مربكاً قليلاً. فبعد

كل شيء، كنت أستطيع أن أمشي وأدخل بهو الأعمال في فندق سينت ريجيس في مقاطعة الأعمال المركزية الأنيقة في بيجين وبعيداً عن رؤية الجنود الواقفين في أزيائهم الموحدة النظيفة الموشّاة يحرسون السفارات المختلفة في الشارع، كنت أستطيع أن أكون في أي مدينة كبيرة غربية مرصعة بمحال مقاهي ستاربكس، مع الوصول الكامل إلى الفايننشال تايمز أو ذا انترناشونال هيرالد تريبيون. ومعظم الصحف الأجنبية والقنوات التلفازية الأجنبية مثل محطة سي إن إن غير متوافرة بيسر وسهولة. بل إن صحف هونج كونج مثل ساوث تشاينا مورننغ بوست تجد أمامها حواجز ماكرة تمنع توزيعها. فنظراً إلى أن صحيفة ساوث تشاينا مورننغ بوست تُعدّ صحيفة أجنبية، فهي لا تستطيع أن تُطبع على أرض الصين الرئيسة: ولذلك يجب أن تشحن جوا في كل صباح من هونج كونج. ثم لضمان التوزيع المحدود لها، لا تصل الصحيفة حتى أول فترة ما بعد الظهر ولا يستطيع القارئ أن يجدها إلا في الفنادق وفي منافذ مختارة، وبذلك يتحدد توزيعها بالقراء الأغنياء. وعلى نحو مشابه، فإن المعلومات التي يكون من المستطاع الوصول إليها عند المستوى الأساسي لعامة الناس في كل أنحاء الصين تجري تصفيتها تدرجياً من خلال قناة تحرير تعمل على نزع حساسيتها. ويتلقى المحررون في مجلة كيجنغ وفي أمثالها، وهي تكافح لكي تجد حافة طاولة التنس، تتلقى "توجيهاً" دورياً من السلطات عن هذه الحدود المتحولة.

وهذه الضوابط الضيقة لها مثيل واقعي كذلك. وقد نفذت الصين بنجاح، وهي التي تملك أضخم عدد سكان في العالم جاهز لاستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) -وعددهم 111 مليون مستخدم في نهاية العام 2005 - نفذت أنظمة متقدمة لتصفية الإنترنيت[7]. ففي الوقت الذي يحدد فيه نظام الحكم القدرة على الوصول إلى المحتوى الذي يعرِّفه بأنه حساس، يشجع فيما عدا ذلك على الوصول إلى الشبكة. فالصفحات السلبية عن الحكومة يتم تصفيتها، أما الصفحات الإيجابية عنها فتبقى. وتعابير مثل "فالون غونغ" و"الثورة الثقافية" على سبيل المثال، تقود إما إلى صفحات محجوبة لا يمكن الوصول إليها أو تقود إلى صفحات مختارة تدعم التأويلات الرسمية الحكومية. والمجالات المقيدة الأخرى تشمل صفحات لها علاقة مع حقوق الإنسان، وبالتيبت، وتايوان، واستقلال منغوليا الداخلية. وقد سُنّت القوانين للحكم بالسجن أو بالإعدام

أيضاً على مستخدمي الشبكة الذين يحاولون خرق حواجز الشبكة الدولية للمعلومات[8]. في شهر آذار/مارس من العام 2005 أغلقت واحدة من أشهر غرف المحادثة والحوار في الأرض الصينية الرئيسة وهي "أرض وشجر" موقع شويميو تسينغيوا على الشبكة (www. smth. org). ونتج عن ذلك صرخات الاحتجاج، والسخط الملموس الصادر عن المستخدمين، ولكن ذلك لم يؤدِ إلى أي جدوى. وكان يجب منع غير الطلاب من الوصول إلى غرفة المحادثة. وهي ضربة شلت بنجاح الدور الصاعد لموقع شبكة المعلومات بوصفه الموقع الواقعي للحوار الفكري، والتعليق الاجتماعي، ونشر التقانة الجديدة. وفي الصيف السابق كان قد أغلق موقع على شبكة المعلومات في حرم جامعة بيجين، وهو يتاهوتو[9].

مثل هذه السيطرة والرقابة لا تتطلب شيئاً معقداً من الناحية التقانية. فتعديلات صغيرة على المنتجات المقدمة من عمالقة تقانة الحاسوب والاتصالات ومعظمهم من الغرب هي تعديلات كافية. والاستعداد الظاهر من بعض الشركات الغربية للتعاون في مسعى الدولة- في أعمال وجه بسببها التوبيخ الشديد إلى مايكروسوفت وياهو وسحبتا فوق الجمر علانية بسببها- بوصفه شرطاً لقيام الشركات بالأعمال في الصين أعان فقط على سيطرة الدولة. وقد سنت القوانين لمعاقبة الذين يخرقون ذلك بالسجن بل بالموت أيضاً. وشركة جوجل التي ترفع شعار "لا ترتكب أي شر" قد تكون أكثر شركة غربية مسؤولة أخلاقياً.

وشخصيتا الرسوم الهزلية "جينغ وتشا" لا يقومان وحدهما فقط بدور الشرطة في الشبكة الدولية للمعلومات، ولكن هناك 30,000 تقريباً من شرطة الفضاء الافتراضي يراقبون محتوى الإنترنيت ومستخدميها. وقد يبدو هذا وكأنه رقم ضخم إلى أن يتذكر المرء أن العمل رخيص وأن هناك 100 مليون مستخدم للإنترنيت في الصين. ويصل عدد مستخدمي الهاتف الخلوي، من أجل الاتصالات الصوتية والوصول إلى الإنترنت، إلى 350 مليون مستخدم وهو في تصاعد. بل إن هذه الهواتف الخليوية وأجهزة النداء (بيجر) مستهدفة من أجل استخدامها لنشر محتوى حساس. وفي الجامعات نفسها وتماماً في الوقت الذي كانت تغلق فيه غرف المحادثة التي تحتوي على محتوى هدام حسب

ما يزعم، قابلت أنا حفنة من رجال الأعمال المستثمرين الصينيين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة وكانوا يبنون أعمالهم في بيجين وشانغهاي للانتفاع من شعبية الهاتف الخليوي. وطوروا تقانات تمكن مستخدمي الهواتف الخليوية من الربط مع مواقع الشبكة الدولية الخاصة بالناس الذين يتفاعلون معهم أكبر تفاعل من الناحية الاجتماعية أو المهنية، وهو ما يدعى الوظيفة الاجتماعية لإقامة الشبكات. والتناقض المثير للتهكم، هو أن التقانة نفسها يمكن استخدامها في نهاية المطاف في آن واحد من طرف الحكومة لتحقيق أغراضها الخاصة أو استخدامها بشكل مساوٍ، لحشد الجماهير ضد السلطات. هناك سباق خيل مستمر بين مصلحة الشعب في وجود اتصالات لا قيود عليها بين أفراد الشعب أنفسهم وبين مصلحة الحزب في تقصير بعض نواحي هذا الاتصال.

لدى الصين واحد وثلاثون صحافياً على الأقل خلف القضبان، وهو ما يجعل الصين السّجان الأول للمراسلين طوال ثمانية أعوام متوالية، وفقاً لما تراه لجنة حماية الصحافيين الموجودة في نيويورك [10]. وتتصرف الدولة الصينية بشكل عقلاني جداً في تنظيم السلوك الذي ترى أنه مناقض لمصالحها ومراقبة هذا السلوك. أولاً، إذا قبض على شخص ما، فإن العقاب يكون شديد القسوة على نحو مقصود ليكون هذا العقاب رادعاً قابلاً للتصديق. وأحد الأمثلة هو جياو غوبياو، مؤلف "حملة صليبية ضد إدارة الدعاية"، وهو كراسة ضد السيطرة على المعلومات وزعت على الشبكة الدولية للمعلومات في صيف العام 2004 وفي أثناء زيارة كان يقوم بها جياو إلى الولايات المتحدة تلبية لدعوة من منظمة الوقف الوطني من أجل الديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية يمولها مجلس الشيوخ الأمريكي ومكلفة بترويج الديمقراطية، في أثناء الزيارة تلقى جياو رسالة تفصله فعلياً من منصبه بوصفه أستاذاً في جامعةبيجين. والمثال الآخر في طريقة الصين العدائية للغاية، طريقة لا تأخذ أسرى، هي حالة غاو تشينروغ، وهو مراسل لوكالة الأنباء الحكومية شينهووا الذي نشر قصة عن فساد كبير في مشروع ري في ناحية يونتشينغ من مقاطعة شانكس. ووكالة شينهووا نفسها لم تحمل المقالة أبداً، ولكن صحيفة بيبولز ديلي نشرتها في 27 آيار/مايو في العام 1998، في نسخة من الصحيفة توزع فقط إلى مجموعة مختارة من قادة الحزب. وروت الفضيحة وكالات أنباء عديدة أخرى. وبعد سبعة شهور اعتقل غاو بتهم تنوعت من

الرشوة إلى الفساد. وفي 4 نيسان/إبريل من العام 1999 حاكمته محكمة الشعب في مدينة يونتشينغ خلف أبواب مغلقة وحكمت عليه باثني عشر عاماً في السجن[11].

وأخيراً، فإن من المهم أن نفهم أن طرائق رقابة الصين والمعايير المقبولة هي أمور متقطعة واعتباطية وليست عامة، وهي صفات من المؤكد أن تجعل مستخدمي الإنترنيت غير مستيقنين وغير آمنين. ومثلما يعرف كل مراقب خارجي بسرعة، يُعدّ الكثير من الأشياء في الصين أسرار دولة، ولكن الأسباب الداعية لمثل هذه الصفة أسباب غير واضحة دائماً. أحد الصحافيين الذين يكتبون لجريدة نيويورك تايمز سجن حديثاً بسبب تفكيره تفكيراً (صحيحاً كما تبين) في الموعد الذي سيتخلى فيه جيانغ زيمين عن منصبه بصفة رئيس الهيئة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وتم السكوت عن اندلاع مرض متلازمة التنفس الحادة الشديدة على ما يبدو؛ لأن الاعتراف به سيكون معناه الاعتراف بفشل النظام الصحي.

مجابهة مشكلة محسوسة

إن إيجاد معلومات مالية موثوقة يعتمد عليها، ومفيدة مشكلة حقيقية يجب أن يواجهها كل شخص راغب في العمل في شركة صينية أو هندية أو راغب في البيع لها، أو في الشراء منها، أو في الاستثمار فيها. وكثيراً ما يطلب مني تقديم الإرشاد في حل هذه المشكلة وقد وجدت أن الإجابات مختلفة بالنسبة إلى البلدين.

هل أستطيع، في الصين، أن أصدق المعلومات المالية الموجودة في التقرير السنوي للشركة؟

أنا أقول: لا، في الحقيقة. التقرير السنوي لا يخدم الغرض الذي يخدمه في اقتصادات السوق، أي، توصيل معلومات موثوقة يعتمد عليها. والعديد من الشركات التي قد يتعامل معها المرء قد لا تكون أيضاً كيانات قانونية من خلال التأهيل. ومن المؤكد تقريباً أنها ستحمل مسؤولية غير واضحة نحو المكونات التقليدية للأعمال ونحو الحكومة.

وماذا عن تقارير المحللين عن الشركات الصينية؟

هناك مسألتان في خطر: الأولى، هي أن معظم الأصول المحلية للشركات الصينية ليست مسجلة تسجيلاً عاماً. والأصول المسجلة محلياً ليست هي بالضرورة أفضل أصول الشركات، ولكنها نتائج لمحاولة الحكومة أن تقوي المدخرات المحلية في مقابل إنقاذ المشروعات المفلسة المملوكة من الدولة. والأصول المسجلة فيما وراء البحار، وهي الأصول التي توجد بناء عليها على ما يبدو تحليلات أجنبية يعتمد عليها ليست هي كل أصول الشركات موضوع التساؤل. وعلى سبيل المثال، فعمليات بنك الصين فيما وراء البحار مسجلة في هونج كونج، ولكنها لا تمثل إلا جزءاً صغيراً فقط من عمليات البنك في الأرض الرئيسة من الصين. والثانية، هي أن المحللين الماليين الصينيين ليسوا مستقلين، ولكنهم مملوكون من الدولة أو هم تحت سيطرة الدولة، مثلما هي الشركات التي يصدرون التقارير عنها[12].

وماذا عن الاعتماد على وسائل الإعلام المتصلة بالأعمال التي يمكن تصديقها؟

قامت مجلة كيجنغ ومنافذ إعلامية أخرى قليلة مثلها بصنع بعض التقدم، ولكن وسائل الإعلام المتصلة بالأعمال التي يمكن تصديقها مازالت نادرة في أغلب الأحوال. وأحد الأسباب لذلك هو أن شينهووا، وهي وكالة الصين الرسمية للأنباء، تقع تحت السيطرة المباشرة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. والصحف التي تحمل قصة وكالة شينهووا يسمح لها أن تعيد كتابة النص أو أن تختصره، ولكن لا يسمح لها أن تضيف إلى النص أو أن تراجعه من ناحية أخرى. ونظراً إلى أن وكالة شينهووا هي الوحيدة التي يوجد لديها مراسلون مقيمون فيما وراء البحار، فكل منفذ إعلامي آخر يعتمد على الوكالة ليحصل على الأنباء الدولية. وسيطرة الحكومة على وكالة شينهووا هي أبعد ما يكون عن الدقة. ومن الناحية النموذجية، فإن مجموعة عمل من إدارة الدعاية في الحزب تجتمع في كل أسبوع لترسم خطوطاً توجيهية مفصلة للقضايا التي يجب على وكالة شينهووا أن تغطيها وكيف يجب أن تعرض هذه القضايا. ويقوم بعدئذ المسؤولون في وكالة الأنباء بإرسال الخطوط التوجيهية على طول المستويات الأدنى.

ومعلومـات السوق وهي المعلومـات التي يجمعها المراقبـون الحياديون الموضوعيون في مقابـل تعويض مالي هـي أيضاً معلومات نـادرة في الصين. وأحد المـلاذات هو أن يتجه المـرء إلى مـا يسميـه الاقتصاديون تسمية غـير مناسبة، وهي معلومات غـير سوقية[13]. وعلـى نحـو مزعـج، ليس هنـاك خلاصة لما يمـر بوصفه معلومـات غير سوقيـة موثوقة يعتمـد عليها. فالمصدر الرئيس في الصين لهذا النوع من المعلومات يعبر عنه بلفظ يشير بشـكل فضفاض إلى العلاقـات أو الارتباطات الشخصية. وقد نشـر جمع لا يحصى من الأكاديميـين دراسات توثق قيمة هذه العلاقات والارتباطات الشخصية في الصين. وهذه ذات قيمـة؛ لأنها بشكل دقيق القنـوات الرئيسة للمعلومات الموثوقـة التي يعتمد عليها في المجتمـع الذي تُعـدّ فيه المصـادر الحيادية للمعلومات غـير موجودة. ومثـالاً على ذلك، فالمراقبـون لمجمّـع جونغنانهاي، وهو المجمع الحكومي في بيجـين، حول ميدان تيانانمين، مشغولـون في حل مشكلة من هـو في داخل التسلسل الهرمي للحـزب ومن هو في خارجه، وذلك على مـا يبدو بغرض مناقشة التجسدات المستقبلية لسلطة الدولة. إن الثقة نفسها في العلاقـات والارتباطـات الشخصية تجعل مـن المستبعد، في الأمـد القصير، أن يبرز مـزودون قابلون للتصديق، ومحايـدون، وموضوعيون لمعلومات السوق. لماذا الاستثمار في بناء مثل هذه المنظمة إذا كان كل واحد يعتمد على العلاقات؟

هل من الأسهل وجود معلومات موثوقة عن شركة في الهند؟

نعـم. أولاً، نتيجـة لنظـام قانوني مشتق مـن تراث القانـون العام، تقـدم التقارير السنويـة العناصـر الأساسية من المعلومات التـي يتوقعها المراقبـون الغربيون، وتحكم القواعـد المعروفـة الكشف عـن بيانات الشـركات. وبيانات سـوق الأسهـم والسندات المباشـرة متوافـرة بيسر عن كل الشـركات المطروحـة للتبادل التجـاري العام، وذلك نتيجـة للتنافس الشديد بين البورصة الوطنيـة للأسهم والسندات وبين بورصة بومباي للأسهـم والسنـدات.

وسطـاء القطاع الخاص في الهنـد يستخدمون نماذج الأعمال التـي تتضمن معلومات مركبـة مـن البيانات التي تكشفها الشركة ومن الاستخبـارات التي يجمعونها من الخلفية

المحيطة. وعلى سبيل المثال، فإن مركز مراقبة الاقتصاد الهندي، هو مركز مقاصّة مملوك ملكية خاصة لتبادل المعلومات الموثوقة عن الشركات العامة المطروحة للتبادل التجاري وعن بعض الشركات المملوكة ملكية خاصة في الهند. تأسس مركز مراقبة الاقتصاد الهندي في العام 1976، وهو من بنات أفكار رجل الأعمال المستثمر ناروتام شاه. والعديد من وكالات تقدير مقدار الائتمان تستهلك المعلومات الأساسية المتوافرة من الشركات ومن مركز مراقبة الاقتصاد الهندي لتقدم تحليلات المخاطر لطالبي الاستدانة.

وتتنافس محال الأعمال في منافسة وحشية قاسية. فمجلة بيزنس تودي وبيزنس وورلد قد تحدتا تحدياً فعالاً مجلة بيزنس إنديا، التي كانت فيما مضى المطبوعة المهيمنة. هذه المطبوعات الثلاث تدعي المنزلة العليا بين القراء والمعلنين، وتخضع حظوظها للمد والجزر مثلما يمكن للمرء أن يتوقع في بيئة تنافسية، تبقي لشركات ومقدمي المعلومات صادقين نسبياً. ومكتبات مجلات الأعمال هذه ومحفوظاتها وتلك الخاصة بصحيفة الأعمال اليومية الإيكومنيك تايمز ميسرة ليصل إليها أي شخص في الشارع، سواء مجاناً أو في مقابل رسم اسمي.

المنظمات المرتبطة بالحكومة تحافظ على الخطى نفسها مع هذه الكيانات الخاصة المتنافسة. ومعهد الإحصاءات الهندية، وهو خزان فكر بارز وقاعدة للإحصاءات وللاقتصادات، يحافظ على بنوك بيانات، ويكشف عن قرارات الشركات المتصلة بممتلكات الدين والقيمة الصافية. وتقوم هيئة التخطيط، وبنك احتياط الهند، والهيئات الأخرى المرتبطة بالحكومة على نحو منتظم بمعالجة البيانات وعرضها في تقاريرها. وهذه التقارير تحلِّل تحليلاً كثيفاً، وتُناقش، وتُنتقد في وسائل إعلامية مستقلة متصلة بالأعمال وتخدم هذه التقارير بوصفها ضوابط إضافية على المعلومات الدقيقة التي ينشرونها.

وماذا عن تفسير المعلومات الصحيحة على مستوى البلد في الصين وفي الهند؟

مرة أخرى، هذا ممكن فقط مع وجود بيانات يعتمد عليها موثوقة بشكل متساوٍ عن صناعات محددة وعن الاقتصاد على وجه العموم. وبالنسبة إلى مراقبي الصين،

يستمر التوافر المحدود للإحصاءات الموثوقة في كونه أضخم حاجز معرقل. فالعديد من المحاذير ترافق المناقشات التي تدور حول مستويات الإنتاج المحلي الكلي للصين ونموه، وهو نفسه صناعة أكواخ حقيقية. والصين تملك فعلاً بنوك بيانات حكومية وعلى سبيل المثال، هيئة الصين التنظيمية للأوراق الاستثمارية المالية في أسواق رأس المال[14]. ولكن لا يبدو أن بنوك البيانات تلك تعمل كما هو المقصود منها. فهيئة الصين التنظيمية للأوراق الاستثمارية المالية مسؤولة لا عن تقديم المعلومات فقط ولكن عن أداء سوق السندات نفسه أيضاً وهي مرتهنة للحكومة بكثافة كما هي. ومثل هذا الهيكل يولد لا محالة تضارباً في المصالح بين المصلحة الشخصية والالتزامات العامة.

توماس راوسكي، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيتسبيرغ، وهو مراقب قريب للاقتصاد الصيني ودارس، لزمن طويل، للإحصاءات الاقتصادية الصينية. وفي رأيه، أن معدلات نمو الصين من العام 1997 إلى 2001 كانت على الأرجح أقل بمقدار نصف الرقم السنوي الرسمي البالغ 7,6%، وإن الإحصاءات الرسمية للصين كانت على خلاف أي إحصاءات رؤيت سابقاً في آسيا، ففي اليابان في أواخر الخمسينيات من 1950، وفي تايوان في أواخر الستينيات من 1960، وفي كوريا في أواخر السبعينيات من 1970، وفي الصين نفسها في أواخر الثمانينيات من 1980، تجاوز النمو المتراكم في المخرجات الحقيقة 30%. وكل توسع أطلق الشرارة لاستهلاك أعلى للطاقة، وزاد التوظيف، ورفع الأسعار. وفي أثناء المدة بين العامين 1977–2001، هبط، مع ذلك، استخدام الصين للطاقة، وهبط التوظيف، وهبطت الأسعار. وما لم يكن الصينيون قد عرفوا طريقة راديكالية جديدة في استخدام الطاقة فإن معدلات النمو تبدو مبالغاً فيها. وقد أورد راوسكي، بعد أن تعمق في هذه الأرقام، العديد من المواد في اللغة الصينية التي تشكو من "رياح التزييف والتزويق"[15]. أكان التلاعب السياسي جزءاً من تقديم التقارير الزائفة؟

نعم، ولا. فالخداع ليس جديداً في الصين، ولكنه صار جامحاً منذ العام 1998، حين صار استهداف نسبة 8% لنمو الإنتاج المحلي الكلي "مسؤولية سياسة عظيمة". وبالتأكيد لم تكن القيادة الصينية تريد أن تُخدع. لقد أرادوا أن يعلموا ما الذي كان يحدث على الأرض، ولكنهم لم يمتلكوا السيطرة المباشرة على تفاصيل التقارير. ونتيجة

لذلك، فإن الكوادر التي بالغت في تأدياتها هي التي حصلت على الترقية. وتلك الكوادر التي أعطت تقارير أمنية أقل من ورديّة وجه لها اللوم على مهامها التي لم تكتمل. هذا هو السبب الذي من أجله وجه المدير السابق لمكتب الصين الوطني للإحصاءات تشانغ ساي، النقد إلى "التدخل الإداري في عمل الإحصاءات" في العام 1999 وشكا رئيس الوزراء تشو رونغجي من عملية "التزييف والمبالغة" الجامحة في العام 2000. بعد العام 1999 رفض المكتب الوطني للإحصاءات علناً تقديرات النمو في المقاطعات بوصفها "أرقاماً مطبوخة محلياً". وأحل المكتب مقاييسه الخاصة التي كانت أكثر تحفظاً، ولكن المكتب لم يفسر كيف توصل هو إلى هذه المقاييس. وحذرت صحيفة تشاينا ديلي من "خداع إحصائي"، ووجه النقاد المحليون اللوم إلى "وكالات من الحكومة الوطنية"، بسبب "اللاقانونيات الإحصائية"[16].

والشركات الهندية والمعاهد المالية الهندية ليست خالية من الخداع والخطأ. وعلى العكس من ذلك، فالاحتيال المالي في الهند للعام 1992، الذي سأناقشه مع بعض التطويل في فصل لاحق، كان على الأقل، في رداءته الفاحشة مثل حمى سوق الأسهم والسندات التي شلّت الصين في العام نفسه. وكلا البلدين كان قد رأى حصته من أعمال الاحتيال المالي، ولكن ردود فعل البلدين للمشكلات المنهجية في قطاعاتهما المالية لا يمكن أن يكون أكثر اختلافاً. فالهند احتفت بالمعلومات واعتنقت المنافسة وقوى السوق، في حين أن الصين تركت سيطرة الحكومة على بورصة الأسهم والسندات سليمة، ولم تمسسها بل هي قوت هذه السيطرة، وهو أمر فيه خلاف قابل للجدل.

سوابق تاريخية

كيف وصلت الحكومتان الصينية والهندية إلى موقفيهما الحاليين من الوصول إلى المعلومات والسيطرة عليها؟ وما التركة التي يستحضرها معه كل بلد، وهو يبدأ عملياته في القرن الحادي والعشرين؟ وما التغيرات التي كان يجريها كل بلد من قبل؟

في العام 1969 سنت الهند قانون الاحتكارات والمعاملات التجارية الحصرية في رد فعل على المخاوف من أن القوة الاقتصادية صارت تتحول إلى أن تكون متركزة في أيد

قليلــة، وهذه لعنة لموقف الهند العقلي الاشتراكي المتصل بنهرو. وقامت هيئة الاحتكارات والمعامــلات التجارية الحصرية التي أنشئــت عقب ذلك، بتعيين الأستاذ الدكتور آر. كي. هــازاري ليدرس أسبــاب تركيز السلطــة الاقتصاديــة [17]. واستنتجت دراســة هازاري، الأصيلــة المؤثرة تأثيراً عالياً، للرأسماليين الهنود القــادة الرئيسين أن "جماعة الأعمال التجارية، لا شركة الأسهم المشتركة الفردية، هي وحدة القرار، ولذلك، فهي وحدة القوة الاقتصاديــة"[18]. وزيــادة على ما تقدم، لم تكن جماعة الأعمــال التجارية متماسكة معاً باستثمــارات المساهمين فقــط ولكنها متماسكــة إلى حد بعيد بسلسلة مــن آليات عائلية وآليــات سيطرة أخــرى كانت تعمل بطرق أقل مــن شفافة. وكانت المصائــر الاقتصادية للعديد من الكيانات التي كانت مفصولة من الناحية القانونية، في الواقع مصائر مرتبطة معــاً. ونتائج البحث التي توصل إليها هازاري تراصفت مع تقرير سابق استنتج أن دراسة السيطــرة على المشروع هــي "غير حقيقية إذا فصلت عن دراســة المجتمعات"[19]. وعلى سبيــل المثــال، فبغض النظــر عن الكمية التــي امتلكها فــرد معين من أسهــم المساهمين في المشــروع، فــإن هيئــة السيطرة لذلك المشروع ســوف تؤكد أيضــاً أن أسهم المساهمين كانــت موزعة بين أقرب أقارب ذلك الفرد. في الهنــد في العقد الأول بعد 1900، كان هذا يعنــي نموذجياً الزوجات، والأبناء، والكنّــات. وهكذا عرفت هيئة الاحتكارات والمعاملات التجارية الحصرية ما هي البيانات التي كان يجب عليها أن تبحث عنها.

وفي نهايــة المطاف ولّد قانون الاحتــكارات والمعاملات التجارية الحصرية كلَّ ضروب التجــاوزات المفرطة التــي لم يتخيلها نهرو، وهــازاري، وزملاؤهما. وابتــداء من حكومة راجيف غاندي في العام 1984، أُضعِف القانون تدريجياً ووضِعت له نهاية في آخر المطاف. ومــع ذلك، فقــد جمع مستودعــاً جديراً بالملاحظة مــن المعلومات المفيدة عــن الشركات التــي كانت، ومازالت، شركات يمكن الوصول إليها بشــكل عام علانية. وتعود ملكية هذه البيانــات الآن لهيئة التخطيط، التــي كانت هي نفسها ثمرة نتجت من الماضي الاشتراكي للهند. ورئيس هيئة التخطيط اليوم هو وزير في الوزارة، وهو مونتيك سنغ أهلووواليا. وهو اقتصــادي محترم اهتم بتنمية القوة الاقتصادية. وهذه ضــد المركزية الاقتصادية التي كان من عادة المخططين أن يسعوا إليها.

والصين، مثلها مثل الهند، جمعت المعلومات ونشرتها من خلال جهاز مرعب، وكانت أسرة هان (206 قبل عصر المسيح 220 من عصر المسيح) تمتلك مكاتب للدولة لتدوين التاريخ من أجل "المشاركة في أكثر جمع منهجي مستمر في العالم للبيانات التاريخية قبل القرن العشرين"، كما يشير وليام ألفورد، أستاذ القانون في جامعة هارفارد والعالم البارز في دراسة قانون الملكية الفكرية الصيني[20]. ومع ذلك، فالصين تختلف عن الهند في التقييدات التي وضعتها على الوصول إلى المعلومات المجموعة. وزيادة على ما تقدم، فهناك القليل من الزواجر والضوابط المفروضة على تلك القلة المحظوظة من الذين يستطيعون الوصول إلى البيانات.

يعود تاريخ اعتماد الصين على التسلسل الهرمي لتصفية المعلومات إلى الأزمنة الإمبراطورية، حين كانت الصفقة الواضحة هي أن الشعب كان موالياً للحاكم، وكان الحاكم، بوصفه الوالد لعائلته المجازية، هو المسؤول عن رفاهية الشعب المادية وغير ذلك. وكانت مجموعة صغيرة من الناس حول الحاكم تمتلك "تفويض السماء" لتقرير ما هي المعلومات ذات الصلة؟ ومن هو الذي يستطيع أن يصل إليها؟ ويجادل ألفورد بأن تقليل توزيع القوانين المطبوعة في الصين الإمبراطورية كان نتيجة لقدر من الشعور بأنه لم تكن هناك حاجة لأي شخص غير الحاكم إلى أن يعرف القوانين، لأن الحاكم سيكون موثوقاً ليستخدمها استخداماً حكيماً، مثل قدر الشعور بالأمية في صفوف السكان [21]. والنظير الحديث لهذا، هو طبعاً، التسلسل الهرمي للحزب. فالحزب هو الذي يقرر ما هي المعلومات التي يجب أن تكشف؟ ولمن تكشف؟ وما هي المعلومات التي يجب أن تحفظ داخل نظام الحزب؟ وبهذا فإن العديد من القواعد، والتنظيمات والوثائق تبقى سرية[22]. وطوال زمن مديد كانت ذروة التسلسل الهرمي فقط، وهي نخبة الحزب الشيوعي الصيني، هي التي تستطيع أن ترجع إلى صحف التوزيع الداخلي مثل صحيفة (رفرنس نيوز) ليقرؤوا ترجمات حساسة عن تقارير الأخبار الأجنبية [23]. واليوم يخبرني بعض طلابي الصينيين بأنهم يتحايلون على هذه القواعد بإقناع وحدات عملهم بالاشتراك "رسمياً" بهذه المطبوعات الداخلية.

اتجاهات المستقبل

يشير النقاد إلى نظام الطبقات في الهند بوصفه التسلسل الهرمي النهائي. وبرغم أن هـذه وجهة نظر مشروعة، يجب أن نلاحظ تحذيرين بخصوص قابلية هذا النظام حالياً للتطبيـق. الأول هو أن المعلومـات الموجودة عن الفرصة الاقتصاديـة لم تكن دائماً أسهل منالاً للطبقات العليا منها للطبقات الدنيا. فالتاجر رجل الأعمال كان دائماً يمتلك وصولاً إلى المعلومـات الاقتصاديـة أكـبر مما كان يمتلـك عضو في طبقة الكهانـة التي هي فوق التاجر. والثاني، هو أن الطبقة تبقى قضية في الهند الريفية، ولكنها أقل في بقائها قضية في المناطـق الحضريـة التي يكون فيها كثيرون من الطبقـة الدنيا أكثر ثراء من جيرانهم الذين ينتمون إلى طبقة أعلى.

بـل إن الوصول إلى المعلومات، خـارج المناطق الحضرية من الهند، يصير أكثر يسراً. وعلـى سبيـل المثال، يستطيع مزارعـو الأسماك في كيرالا الريفية مراقبـة أسعار السمك في أسـواق المدينة الكبيرة المجـاورة من خلال وسائل بسيطة تسمح لهـم أن يمنعوا وقوع الاستغـلال عليهم مـن وسطاء المدينة [24]. وسجلات الأرضـ في العديد من ولايات الهند الأكثر تقدمية من غيرها هي اليوم ميسرة للوصول إليها بشكل متزايد على الشبكة العالمية للمعلومـات، وبذلـك يكون هناك وضوح أكبر عـن الذين يملكون حقـوق الملكية على هذه الأصول الثابتة. والشـركات تقوم بريادة طرق لا لتقدم المعلومات فقط للمناطق النامية، ولكن لتجعل الوصول إليها مربحاً. وشركة هندوستان ليفرز، وهي الشركة الهندية التابعة لشركـة يونيليفرز التـي تأسست منذ وقت طويـل، تصل إلى الأجـزاء العميقة من الهند الريفيـة بالمـواد الاستهلاكية المصممة من أجـل ذوي الدخل المحدود، ومـن أجل أنماط الاستهـلاك بكميـات قليلة، وقد أنشـأت شركة آي تـي سي (إنترناشيونـال ترانسميشن كامبـاني). وهي متحـدرة من شركة التبـغ البريطانيـة الأمريكية، أنشـأت مركز توزيع إليكتروني وسوقاً بالإنترنت للسكان الريفيين. وهذه جهود لا مركزية بشكل كامل، وجهود للقطاع الخاص، وهي تمثل التمكين الاقتصادي لمن كانوا في السابق محرومين.

إن واحداً من أكثر أقسام التشريع القادمة من الهند إيجابية اليوم هو قانون الحق في المعلومات، وقد سُنّ في العام 2005 [25]. وفي حين كان المواطنون في الديمقراطيات الغربية قد استمتعوا لمدة طويلة تقريباً بالوصول غير المقيد إلى وثائق الحكومة واتصالاتها، كان الهنود مقيدين بقانون الأسرار الرسمية من العام 1923. وبموجب القانون الجديد يستطيع أي مواطن أن يطلب المعلومات من "السلطة العامة". ويطلب القانون زيادة على ذلك من كل سلطة عامة أن تحوسب سجلاتها من أجل النشر الواسع مع وجود شرط لمدة ثلاثين يوماً. وأثر مثل هذا التشريع على مسائل المسؤولية والشفافية لا يمكن المبالغة فيه.

وفي الصين تنساب المعلومات اليوم بحرية أكبر مما كانت عليه في الأيام الأولى للجمهورية الشعبية. فالشخص لا يحتاج إلى أن يكون من نخبة الحزب ليشترك في صحيفة كانكاو شياوشي، ويصل إلى ترجمات أخبار مستمدة من وسائل الإعلام، مثل جريدة نيويورك تايمز وشريط الأخبار من رويترز. وزيادة على ما تقدم، قامت الصين بخطوات ذات معنى نحو ما يميزه الغرب باسم الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، عقدت الصين أول انتخاباتها القروية في العام 1987، وبحلول أواخر التسعينيات من 1990 كان معظم أعضاء لجان الحزب في القرى منتخبين لا معينين. مع تلك الخطوات تأتي بعض المحاسبة عن المعلومات المتوافرة. والناس المحليون يرسلون بشكل متزايد وجهات نظر إلى الأعلى في سلسلة القيادة، وهم ليسوا مستقبلين سلبيين لوجهات النظر التي تنزل من قمة السلسلة الهرمية. وبالنظر إلى أن التقانة متوافرة على نطاق واسع يفوق عدد مستخدمي الإنترنيت عدد أعضاء الحزب فإن المواطنين الحضريين يملكون الوصول إلى ما تسعى المعلومات الحساسة إلى أن تسيله من خلال الخطط الأمنية أو الجدران النارية التقانية والإيديولوجية. والحزب ليس منيعاً على النقد الخارجي مثلما كان فيما مضى، ولا هو يستطيع أن يخفي معلومات بنفس الكثرة مثلما كان يفعل في الماضي. فبعد كل شيء، يعتمد محرك الاقتصاد الصيني على الوصول إلى العالم الخارجي، في حين كان نظام حكم ماو ينظر إلى الداخل بشكل كامل.

وعلى كل حال، ففي بلد يكون فيه الإخلاص للماضي هو "تقريباً المعادل للحقيقة في الغرب"[26]، يتم بحذر الابتعاد عن تقاليد التسلسل الهرمي. فحكومة الكومنتانغ، التي كانت في السلطة في المدة بين الغزوات اليابانية وبين مجيء الحزب الشيوعي الصيني، عبرت بشكل كاشف عن الرأي بأن "الحقوق الديمقراطية... يجب ألا تكون ممنوحة بوضوح"[27]. لقد تعلمت الصين من معجبيها المعاصرين، مثل لي كوان يو من سنغافورة، عن طريق الفتح البطيء لصنبور الديمقراطية في أسلوب يكون فيه الفتح تحت السيطرة[28].

معظم الاحتجاجات التي تسمع في الصين، على الأقل الاحتجاجات التي لا تُعدّ مناقضة لمصالح الحكومة، تثير اهتمام الجمهور من أجل التطبيق العادل للقواعد الموجودة، لا من أجل تأسيس حقوق جديدة. وتشير العالمة في هارفارد إليزابيث بيري إلى هذا الموقف بوصفه "وعي القواعد" مقابلة مع "وعي الحقوق"، وهو موقف يعكس تقليداً طويلاً لرؤية الحقوق بوصفها حقوقاً يأمر بها هيكل السلطة [29].

والسلطة المستمرة للتسلسل الهرمي للحزب واضحة أيضاً في القوائم السوداء بأسماء الأشخاص الممنوعين من زيارة الصين [30]. وقد اعتبر تسعة عشر أستاذا عالماً مناهضين للصين من قبل وزارة الأمن العام في الصين، واللائحة التي تضم أسماء الأشخاص الصينيين الممنوعين من العودة إلى وطنهم هي قائمة أطول بكثير من سابقتها.

ولا أعلم عن وجود مثل هذه اللائحة بالنسبة إلى الهند الديمقراطية. في الحقيقة، تشير قصة جين دريز إلى قدرة الهند على أن تتسامح مع المنشق من الخارج ومن الداخل كذلك. دريز الذي ولد في بلجيكا وتعلم في بريطانيا، وصل إلى الهند في العام 1979 ودرس لدرجته في الدكتوراه في الاقتصاد في معهد الإحصاء الهندي. وطوال العقدين اللاحقين أكسبت دريز مطبوعاتُه الأكاديمية، التي بنيت على العمل الميداني الذي أنجزه عن طريق السفر المكثف سيراً على الأقدام أو على الدراجة، الشهرة بوصفه واحداً من أفضل الاقتصاديين التحليليين في الهند. وترسخت مؤهلاته بشكل وطيد عن طريق المشاركة في التأليف مع مؤلف، وصديق، حائز على جائزة نوبل هو أمارتايا سين، (الجوع والعمل

العام والهند: التنمية والمشاركة). وكان عمل دريز ناقداً نقداً عالي الشدة لسجل الهند في الحكم وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد أبرز بشكل مستمر التفاوتات المتصلة بالجنس بين الذكر والأنثى، والتفاوتات المستندة إلى الطبقة، وانتقد بلا هوادة سجل الهند المتواضع في تخفيض الفقر. وعلى الرغم من نقد دريز الجريء لكل سجل الإدارة تقريباً، فهو اليوم معروف في أوساط الحكومة الهندية بوصفه المحافظ على الضمير في الاقتصاد والديمقراطية. وفي العام 2002، منح الجنسية الهندية. واليوم يخدم دريز في المجلس الاستشاري الوطني البارز والمؤثر، وكان مساعداً في وضع مسودة واحد من أكثر أقسام التشريع طموحاً في الحكومة الأخيرة، وهو: مخطط ضمان التوظيف الريفي الوطني، وهو الذي يضمن التوظيف لكل أسرة مدة تصل في حدها الأدنى مئة يوم في السنة في محاولة لضمان العيش الأساسي لأفقر فقراء الريف فيما يقارب مئتي مقاطعة في الهند.

عشق أمريكا الزائف

على الرغم من اللاشفافية الصينية والشفافية الهندية، تعطي وسائل الإعلام الأمريكية للصين تغطية أوسع على نحو بالغ الأهمية مما تعطيه للهند. في الفصل الأول أعدت تعداد مجموع المقالات الأساسية التي ترجع إلى مدة عقود من الزمن، وكانت على الصفحات الأولى للصحف الأمريكية المرموقة. تغطية الصين في العادة، بارزة على نحو أهم بكثير من تغطية الهند. ومع ذلك، وعلى نحو يثير الاهتمام والفضول، حين يجري التحليل نفسه على جريدة الفايننشال تايمز المقيمة في لندن، أو على التايمز اللندنية، يكون الاختلاف بين تغطية الصين وتغطية الهند أقل إلى درجة ملحوظة.

وبما أنني أحاضر على المستوى الدولي في الشركات والروابط عن الأعمال التجارية في الصين وفي الهند، فقد لاحظت كيف تكون المعرفة الكبيرة بالصين أو بالهند في الغالب حالة مترتبة على المكان الذي يقف فيه المرء في العالم. ففي الطاولات المستديرة في المعهد الباسفيكي للتقاعد في سان فرانسيسكو في العام 2004، الذي تحدثت فيه أمام ممثلين لصناديق تقاعد من كل أنحاء الولايات المتحدة ومن البلدان المتقدمة الثلاثية الأخرى،

والصناديق مجتمعة تمثل مئات من بلايين الدولارات من الأصول القابلة للاستثمار، في تلك الطاولات كان التفاعل نموذجياً. فالكلام بشكل ظاهر عن الصين وعن الهند، يتطور بسرعة إلى أن يكون عن الهند بشكل أكثر. فالمادة عن الصين كانت، على ما يبدو، مألوفة أكثر بكثير لجمهور المستمعين الذي كان أمريكياً بشكل رئيس. وحين عرضت المادة نفسها بعد وقت ليس بالطويل لسلطة الاستثمار في أبو ظبي، في الإمارات العربية المتحدة، وهي أيضاً مستودع لعدة مئات من بلايين الدولارات من الأصول القابلة للاستثمار، كان الجزء من النقاش الذي جر معظم رد الفعل الحيوي مختلفاً تماما. فهنا، وبسبب الجوار الجغرافي القريب نسبياً إلى الهند، إضافة إلى شتات هندي كبير في الإمارات العربية المتحدة، لم تكن القصة الهندية جديدة بالنسبة إلى الشيوخ مثلما كانت قصة الصين.

من المفارقة المثيرة للتهكم أن الغرب يعير انتباهاً أقل إلى البلد الغني بمعلومات أكثر، وبهذا يكون لدى الغرب فهم أقل لهذا البلد. بل إن هذا أكثر إثارة للدهشة، كما يشير إلى ذلك جاي تايلور، لأن التشابهات بين الهند والولايات المتحدة تشابهات تستوقف الأنظار تماماً، فهما البلدان الواسعان الوحيدان اللذان سبقت فيهما الديمقراطيةُ التنميةَ الاقتصادية. ولعل من المفيد أن نستذكر ثانية باختصار بعضاً من الصفات المشتركة التي لاحظها تايلور في الميدان السياسي: "موجه نحو البقاء ولا يوجهه سياسيون إيديولوجيون يسعون إلى استرضاء جماعات المصالح، وهي كيان سياسي جمعي ومقسم وهو شكاك ومتحمس في الوقت نفسه، والسياسيون نجوم سينمائيون، والانتخابات الاحتفالية، والسياسة العرقية، وحركات شعبية ترتفع فجأة وتموت فجأة، ودائرة من الفساد والإصلاح، وضجيج الصحافة التي تعيش على لحوم شاغلي المناصب، وصيحات اليأس من الأبراج الفكرية العاجية، وأصوات من ملايين الحزبيين الذين يصرخون وهم في معظم الأحوال مستمتعون بذلك من أنفسهم"[31].

كيف وصل الغرب إلى فهم المجتمع الذي يختلف عنه اختلافاً أكبر، فهماً أفضل؟ واحد من حلول هذا التناقض يكمن في الكشف التاريخي بالمصادفة.

فالهند، في أثناء العلاقة الطويلة لها مع بريطانيا، كانت خارج منطقة النفوذ الأمريكي. وقد تدعّم هذا الانعزال بأحداث الحرب الباردة، حين احتضنت إنديرا غاندي الاتحاد

السوفيتي، وهو رد فعل في قسم منه على الأقل، على قصة عشق نكسون مع الصين. ومنذ التسعينيات من 1990 فقط، ومع سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع الحصول على مكانة القوة النووية، وبروز شتات هندي يعاود الانبعاث اقتصادياً، منذئذ فقط اجتذبت الهند بعض الانتباه في الولايات المتحدة.

المجتمعات الغربية، باستثناء مجتمع أمريكا، ليس لديها تقريباً الجوار نفسه مع الصين. وربما يكون هذا هو السبب الذي تكون من أجله التغطية الإعلامية المتركزة على الصين التي ذكرتها أعلاه هي تغطية أقل وضوحاً هناك. وربما يكون هذا هو السبب أيضاً الذي من أجله يكون الجمهور المستمع في الشرق الأوسط أقل معرفة بالصين. فالصفحات الأولى من صحف دبي تغطي العديد من أحداث بومباي. وباستثناء الوجود الشامل للكتابة العربية، فإن العديد من الشوارع في دبي شوارع لا يمكن تمييزها عن بعض أحياء بومباي. وبالمقارنة، لم يبدأ الشتات الهندي في الولايات المتحدة ببلوغ سن الرشد إلا قبل قليل.

ولكن التناقض أعمق إلى درجة ما من مجرد هذه المحاولة العابرة للحل. فالتناقض هو أن الجمهور الأمريكي، على الرغم من عشقهم التاريخي الطويل نوعاً ما مع الصين، لا يفهم على الوجه الكامل الانحياز الموجود في البيانات الصينية، حتى بعد جهود محللين من أمثال راوسكي. وقد أشار غوي بفيفرمان من الشركة المالية الدولية إلى أن على المرء أن يعدل الأرقام القادمة من الصين بعناية؛ كي يفسرها تفسيراً معقولاً في سياق مقارن. وهكذا، فإن الصين تشرح الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو حر، في حين تفعل الهند ذلك على نحو متحفظ تماماً، وهذا يعني أن مقارنة تفاح بتفاح، أي حين تكون المقارنة صحيحة، تستغرق بعض العناية والوقت[32]. ومن سوء الحظ، أن مثل هذا الحذر التحليلي لم يدعم معظم المقارنات بين الصين والهند في الخطاب العام. وبعض الشركات الاستشارية الغربية تؤكد بالفعل لمتدربيها المستشارين أن أحد الطرق الموصلة إلى الميزة التنافسية في الصين هي تعلم أن يحصلوا على بيانات سليمة معقولة، لا التركيز على تحليل البيانات الموجودة تحليلاً ذكياً.